



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
UNIVERSITY OF KARBALA



## العلاقة التفاعلية بين المؤشر العالمي لحو الأمية المالية والشمول المالي

### دراسة تحليلية للعراق وعدة بلدان عربية مختارة\*

The Interactive Relationship Between The Global Financial Literacy Index And financial Inclusion

**أ.د.هاشم مرزوك الشمري**

Prof. Dr. Hashem Marzouk Al-Shammari

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and  
Economics/University of Karbala

[M\\_alzurfy2014@yahoo.com](mailto:M_alzurfy2014@yahoo.com)

**الباحث/ محمد عبد الامير عطية**

Assistant teacher Mohamed Abdel Amir Attia

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and  
Economics/University of Karbala

[hashimalshamri@gmail.com](mailto:hashimalshamri@gmail.com)

### المخلص

يشكل محو الأمية المالية موضوع بالغ الأهمية للدول المتقدمة خصوصاً في العقدين الأخيرين، لارتباطه المباشر ببرامج التنمية والإدارة المالية السليمة، في المقابل تسعى العديد من الدول لإيصال الخدمات المالية لجميع الأفراد لخلق جيل واع يمتلك من المعرفة المالية والوصول المالي تجعله عصباً على الاستغلال المالي، لذا حاولت هذه الدراسة معرفة أثر المؤشر العالمي لمحو الأمية المالية في تقنيات الشمول المالي للعراق ومجموعة من الدول العربية بالاستناد لنتائج المؤشرات العالمية لكلا المتغيرين. وأظهرت الدراسة ضعفاً واضحاً في تبني البرامج والتقنيات الملائمة التي انعكست جلياً في نتائج المؤشرات لتلك الدول، وبطبيعة الحال أظهرت النتائج ارتباطاً وثقياً ومعنوياً بينهما ولأغلب دول المؤشر وأوصت الدراسة بالاهتمام بتوسيع نشاطات القطاع المصرفي لتشمل جميع فئات المجتمع بطريقة تمكن الأفراد من ترك عادة الاحتفاظ بأموالهم في المنزل الذهاب بها الى المصرف لتميتها.

الكلمات المفتاحية: محو الأمية المالية، الشمول المالي، التعليم المالي

### Abstract

Financial literacy is a very important issue for developed countries, especially in the last two decades, because it is directly related to development programs and sound financial management. In contrast, many countries seek to deliver financial services to all individuals to create a conscious generation that possesses financial knowledge and financial access that makes it immune to financial exploitation. This study attempted to find out the effect of the global financial literacy index on the techniques of financial inclusion for several Arab countries based on the results of the global indicators for both variables. The study showed a clear weakness in adopting appropriate programs and techniques that were clearly reflected in the indicators results for those

\* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (العلاقة التفاعلية بين المؤشر العالمي لمحو الأمية المالية والشمول المالي دراسة تحليلية للعراق وعدة بلدان عربية مختارة)

countries, and of course the results showed a strong and moral link and impact between them and most of the index countries. The study recommended paying attention to expanding the activities of the banking sector to include all groups of society in a way that enables individuals to leave the habit of keeping their money at home and go to the bank for its development.

## 1 - المقدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الستار عن خلل هيكلي تنظيمي في القطاعين المالي والمصرفي العالميين؛ فبعد ما يزيد على 600 عام منذ ظهور أول بنك في العالم، نجد أن ثلثي البالغين في العالم تتقصهم المعرفة المالية، وأكثر من ثلث البالغين مستبعدين ماليًا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي. كما ويختلف مستوى المعرفة المالية والشمول المالي بشكل كبير بين الدول نفسها، وتسجل الدول العربية أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي والجهل المالي، كما وتتفاقم المشكلة بين الجنسين، والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في البلد الواحد. بالتالي، تصدر موضوع الشمول المالي جداول أعمال السياسات الدولية نظراً للعلاقة القوية بينه وبين تحقيق التنمية المستدامة، كونه مساهم كبير في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. وتلعب مبادرات جانب الطلب (initiatives side-demand)، بما في ذلك التعليم المالي، دوراً هاماً في مساعدة الأفراد في الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها، فتشكل ثنائية محو الأمية المالية والشمول المالي ثنائية تكاملية تسعى العديد من الدول لتطبيق معاييرها وإنفاق ملايين الدولارات من أجل تحقيق أهدافها المنشودة عبر توعية الأفراد ماليًا ومن ثم تسهيل استخدامهم للخدمات المالية.

## 2- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في جمع البيانات وعبر نماذج الارتباط والانحدار الخطي البسيط للبرنامج الاحصائي SPSS23 لمجموعة من الدول العربية.

## 1-2 مشكلة الدراسة

ترتبط الشمول المالي ومحو الأمية المالية علاقة وثيقة بحسب العديد من الدراسات، إذ يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال. وبالمثل، فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها. وتصدر موضوع محو الأمية المالية والشمول المالي جداول أعمال السياسات الدولية لذا ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية :

- هل هنالك علاقة ارتباط بين محو الأمية المالية والشمول المالي؟
- هل هنالك علاقة أثر بين محو الأمية المالية والشمول المالي؟

## 2-2 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى : ((لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العالمي لمحو الأمية المالية وأبعاد الشمول المالي)).

الفرضية الرئيسية الثانية : ((لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العالمي لمحو الأمية المالية وأبعاد الشمول المالي)).

## 3-2 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى :

- تغطية فكرية تتعلق بمنهجين حيويين ترتبطان بالتنمية المالية والادارة المالية للأفراد والاقتصاد ككل عبر مقاربات معرفية رصينة.
- تسليط الضوء على محو الأمية المالية وأهميته في ترسيخ المفاهيم المالية وتطبيقاتها للأفراد والمستثمرين وخلق مجتمع مثقف ماليًا يكون أقل عرض للاستغلال المالي.
- الربط النظري والتطبيقي بين محو الأمية المالية والشمول المالي كونهما ركنين مهمين يكمل أحدهما الآخر وهذه الأهمية ستكتشفها الدراسة في ضرورة إيصال الخدمات المالية والمصرفية لجميع طبقات المجتمع ومن ثم تمكينهم وثقتهم ماليًا.

## 4-2 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة بكونها مقارنة منطقية لمفهومين عصريين ارتبطا بشكل وثيق بالاستعداد والاستغلال المالي عبر استثمار الجهل المالي للعديد من الأفراد لتحقيق الأرباح الفاحشة ، فالثقف المالي أمسى ركن مهم من أركان التنشئة المالية الصحيحة للمجتمع والاقتصاد ومن ثم تحقيق أقصى درجات العدالة في وصول الخدمات المالية والمصرفية للجميع وبذات الجودة والسرعة، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة في توضيح مفاهيم محو الأمية المالية للأفراد والمستثمرين و الشمول المالي وكذلك بيان العلاقة التفاعلية بينهما .

## 5-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة العراق ومجموعة من الدول العربية عبر مؤشر البنك الدولي ومؤشر S&P والعينة المأخوذة تتعلق بمحو الأمية المالية والشمول المالي كعينة من المؤشر لسنة 2017 .

## 6-2 بعض الدراسات السابقة:

-دراسة ( Grohmann, 2018 ) والتي حملت عنوان " محو الأمية المالية والسلوك المالي: دليل من الطبقة الوسطى الآسيوية الناشئة" دراسة استطلاعية للأراء عينة من الافراد في بانكوك وتهدف هذه الدراسة الى تحليل محو الأمية المالية والسلوك المالي لأفراد الطبقة الوسطى الذين يعيشون في اقتصاد آسيوي حضري. بخلاف معظم الدراسات بخصوص محو الأمية المالية التي تركز على الأشخاص في البلدان المتقدمة ، قمنا باستطلاع آراء الأشخاص الذين يعيشون في بانكوك. باستخدام أسئلة محو الأمية المالية القياسية. اذ وجدت الدراسة أن مستويات المعرفة المالية قابلة للمقارنة إلى حد كبير مع البلدان الصناعية ، لكن فهم المفاهيم المالية الأكثر تعقيداً أقل نسبياً. و يحتفظ معظم الأشخاص بحسابات التوفير، ولكن المنتجات المالية الأكثر تطوراً كانت أقل شيوعاً. ووجدت الدراسة أن زيادة المعرفة المالية تؤدي إلى تحسين اتخاذ القرارات المالية وتتشابه هذه الدراسة بكونها تناولت محو الامية المالية وتختلف بأنها اتخذت متغير واحد من الدراسة الحالية وأنها قامت باستطلاع رأي الافراد في بانكوك ولم تعتمد على المؤشر العلمي .

-دراسة ( Hsiao & Tsai , 2017 ) بعنوان " محو الأمية المالية وشركاء أسواق المشتقات المالية" كمشح تجريبي لهيئة الرقابة المالية في تايوان لسوق الاوراق المالية. تهدف هذه الدراسة لتحديد ومعرفة إذا كان الأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من المعرفة المالية هم الأكثر في المشاركة النشطة في أسواق المشتقات. وبينت النتائج أنه حتى بعد التحكم في معدلات المشاركة في سوق الأوراق المالية ، فإن محو الأمية المالية يمثل فائدة كبيرة للأفراد لأنه يساعدهم على خفض حواجز وقيود الدخول للتعامل في المشتقات المالية المعقدة بيعا وشراء تناولت هذه الدراسة مفهوم محو الامية المالية فقط وتختلف بكونها أخذت مستثمري السوق المالي كعينة بخلاف الدراسة الحالية التي عمدت الى تبني المؤشر العالمي لمحو الامية المالية.

- دراسة (Madi and Yosuf,2018) بعنوان "محو الأمية المالية والتمويل السلوكي: أسس وقضايا بحثية" يهدف البحث بدراسة العلاقة التفاعلية بين محو الأمية المالية و التحيزات السلوكية وصيغة سلوك اتخاذ القرار لدى المستثمرين و كيف يحكم المستثمرون ويتنبؤون ويحللون ويراجعون إجراءات اتخاذ القرار بظل الميول والدوافع عبر علم نفس الاستثمار ، وجمع المعلومات ، والتعريف والفهم ، والبحث والتحليل. لذا تناقش هذه الدراسة التفاعل في تأثير محو الأمية المالية والتمويل السلوكي ، وذلك لشرح سلوك اتخاذ القرار لدى المستثمرين. ويمكن أن يحسن هذا الاقتراح فهم سلوك اتخاذ القرار لدى المستثمرين ويساعد على حل عدم اتساق النتائج في الأدبيات تتشابه بكونها تطرقت الى مفهوم وتطبيقات محو الامية المالية وتختلف بكونها بحثت العلاقة بينه وبين التمويل السلوكي للمستثمرين.

- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بكونها تناولت المتغير المستقل وهو محو الامية المالية وكلا الدراسات تطرقت بشكل موجز للمرتكزات الفكرية للمفهوم وتختلف بكون هذه الدراسة ربطت محو الامية المالية بالشمول المالي وانها اعتمدت على المؤشر العالمي لمحو الامية المالية.

### 3 - مفهوم محو الأمية المالية والمساهمات الدولية

نحن نتحدث عن تعبير مالي لم يقبل أي تعريف دقيق له سيما ولقد أعطتنا المقالات المنشورة مؤخرًا أفكارًا ونظريات مختلفة بخصوص معنى هذا التعبير، فما هو أكثر من ذلك أنهم ما زالوا يناقشون ما إذا كان محو الأمية المالية تعبيرًا أم مفهومًا؟! ويرى (Barczi – Zeman,2015:151) محو الأمية المالية، بأنه أكثر من مجرد تعريف، لذلك يمكن أن يكون مفهومًا خاصًا، ووفقًا لوجهة النظر المفاهيمية هذه، يمكن تعني الثقافة المالية محو الأمية المالية او المعرفة المالية والخبرة ، ولكن المهارات المالية والوعي المالي ايضا؛ وكل هذه موجودة في نفس الوقت (Beres – Huzdik 2012:328). يتفق العديد من الخبراء على أنه يمكن ربط الثقافة المالية بالمعرفة المالية في معظم الحالات. أبعد من ذلك ، يتولد السلوك الواعي ليس فقط عبر امتلاك المعرفة المالية ولكن أيضًا باستخدامها قد يؤدي استخدام معرفتنا المالية إلى اتخاذ قرارات واعية ومسؤولة، والتي يمكن أن تقلل من حجم المخاطر المستقبلية وانعدام الأمن المالي للعوائل ويمكن أن تجعل الموارد المالية الشخصية أكثر مرونة للحساب. وأثر محو الأمية المالية بشكل أساسي في السلوك المالي والممارسة أيضًا (Barczi – Zeman,2015:152). يؤكد (Nagy and Tóth, 2012:16) على أن السلوك الواعي للناس سيكون ضروريًا. ففي ضوء الوعي المالي يمكن للناس معرفة مزايا ومخاطر الخدمات المالية ويمكنهم الحفاظ على استثماراتهم عند المستوى الأمثل.

ويعرف محو الأمية المالية بأنه الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية ومن ثم القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة بغية تحقيق الامن المالي والرفاهية المالية. كما ويشير الى تطوير مستمر للمعرفة المالية والكفاءة التي تمكن الافراد من الاستجابة للمتغيرات الشخصية والاقتصادية كافة. والمعرفة المالية هي عنصر مهم وأساسي من عناصر التطور والاستقرار المالي والاقتصادي. في المقابل تظهر الأمية المالية عبر مؤشرات عدم الاستقرار المالي مثل الديون المتراكمة والمدخرات غير الكافية وعدم التخطيط ماليًا للمستقبل و الاستثمارات غير المدروسة (Kozup & Hogarth,2008).

وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة لمجموعة كبيرة من الناس، بات محو الأمية المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة . وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية .ومن ثم، تبين أن العملاء الذين يفشلون في استيعاب مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديون أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض (Lusardi and Tufano& Lusardi,2015:330).

وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منظمة دولية من (34) دولة تأسست في (30) سبتمبر عام (1961)

وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي عبر تحرير الاقتصاد العالمي. إذ أُسيست كظهير لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD)، وهي منظمة أدارت المساعدة الأمريكية لأوروبا (عبر خطة مارشال) بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان لها دور المنسق في إعادة اعمار اوربا الغربية بعد الحرب. وبحلول أواخر الخمسينات، كانت العديد من الاقتصادات الأوروبية مزدهرة، و كان هناك توافق بين حكومات العديد من البلدان المتقدمة بأن الدور الفاعل الذي لعبته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعزيز وتنمية الاقتصادات الليبرالية في أوروبا هو نشاط عظيم يستحق الحفاظ عليه. (Kennell,2017:2).

ففي عام (2003)، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مشروع التعليم المالي استجابة للاهتمام المتزايد للدول الأعضاء في تحسين محو الأمية المالية للمستهلكين والمستثمرين. نُوجت المرحلة الأولى من هذا المشروع بنشر أول دراسة رئيسية للتعليم المالي على المستوى الدولي.

وفي دراسة لاحقة بعد عامين اي في العام (2005)، أرست المنظمة الكثير من ملامح التحديث والمواكبة لبرامج الدول الأعضاء بخصوص محو الأمية المالية، فأصدرت كتاباً تضمن مفاهيم وتقارير حقيقية ومقاييس لما قامت به المنظمة بمعية الدول الاعضاء، فقدمت معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة متنوعة من برامج التعليم المالي بخصوص طيف متنوع من القضايا ذات الصلة. وفي الواقع، وجد في بعض البلدان العديد من برامج التعليم المالي التي تدعو إلى القلق بشأن الحمل الزائد للمعلومات للمستهلكين التي تسبب أحياناً أربكا وضغطاً للمستفيدين منها. و أجرى عدد من البلدان مسوحات بخصوص محو الأمية المالية. وقد قامت بعض الدول بتقييم برامج التعليم المالي وتحديد خصائص برامج التعليم المالي الفعالة منها. وتعد بعض الدول أن التعليم المالي مهم للغاية لدرجة أنها تطور استراتيجيات وطنية لتنسيق وتوجيه برامج التعليم المالي. ولكن في عدد قليل نسبياً من البلدان أُجرت تقييمات فعلية لبرامج التعليم المالي. وقد أُجريت معظم هذه التقييمات في بلد واحد فقط. وإحدى النتائج الرئيسية هي أن الدول وفرت التعليم المالي في مجموعة متنوعة من الأشكال، بدءاً من توزيع الكتيبات والنشرات بخصوص قضايا مالية مختارة إلى تقديم الدورات التدريبية أو إجراء الحملات الإعلامية. بينما الطريقة الأكثر استخداماً لتوفير التعليم المالي هي عن طريق مواقع الويب. إذ تمتلك معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مواقع على الإنترنت توفر التعليم المالي لوكالات عامة أو خاصة. لكن الطريقة الأكثر استخداماً هي من عبر توفير الكتيبات والمنشورات. وعلى الرغم من أنها أقل استخداماً من القنوات المذكورة آنفاً، إلا إنَّ الدورات والندوات تستخدم لدعم برامج التعليم المالي أيضاً. إقامة المسابقات التوعوية للطلبة لتشجيعهم على الاهتمام بالإدارة المالية، بينما وقامت بعض الدول بحملات إعلامية لتعزيز التعليم المالي. كما تضمنت البرامج مجموعات متنوعة وواسعة للقضايا المالية، بما في ذلك الائتمان والتأمين والاستثمار والمعاشات التقاعدية. إذ تُمنح هذه المعلومات إلى عامة الناس على الرغم من أن بعضها موجه بشكل أكثر تحديداً للمستثمرين، أو المستهلكين المتقلين بالديون أو لبعض الأفراد خارج النظام المالي. ومع ذلك؛ ليس من الواضح إلى أي مدى تأخذ في الاعتبار المعلومات المالية المقدمة فيما يتعلق بتباين الفهم المالي بين المستهلكين والمستثمرين المستهلكين (OECD,2005:89).

يعد برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA) افضل مسح دولي يقام كل ثلاث سنوات. فمنذ الانطلاقة الأولى في عام (2000)، اختبرت (PISA) مهارات ومعارف الطلاب في سن (15) عاماً لثلاثة مجالات رئيسية: الرياضيات، والقراءة، والعلوم. وبالإضافة إلى بيانات أداء الطلاب، تجمع (PISA) معلومات بخصوص خلفيات الطلاب والمدرسة، عبر استبيانات يجري إكمالها بواسطة الطلاب ومديرين المدارس والآباء في بعض البلدان. إذ تساعد هذه البيانات في تحديد العوامل التي قد تؤثر على أداء الطلاب. وفي عام (2012)، قدمت (PISA) أول تقييم اختياري لمحو الأمية المالية، والذي أصبح أول دراسة دولية واسعة النطاق لتقييم محو الأمية المالية للشباب. وجرى اختيار عينة من الطلاب من نفس المدارس التي أكملت تقييمات PISA الأساسية في الرياضيات والقراءة والعلوم (Moreno-Herrero, et all,2018:335).

## 4- مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد أهم القضايا الرئيسية التي تساعد الحكومات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، نظراً لما يسهم به الشمول المالي بأبعاده المختلفة من توفير الوسائل المختلفة كافة لوصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع واستقطاب المستبعدين وزجهم في النظام المالي عبر مجموعة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي مثل القروض والتحويلات المالية والادخار والتأمين والمعاشات وغيرها من الخدمات الحديثة الجذابة. وعرفته دراسة (Gupter, et al,2012:133) بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة. فهو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك عبر تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك. ويتضمن الشمول المالي مجموعة من الأبعاد تتمثل في: الوصول والاستخدام والجودة. ويشير الوصول إلى قدرة العملاء للحصول على منتج مالي معين إذا أرادوا ذلك، ويشير مصطلح الاستخدام إذا ما كان العملاء يختارون الاستفادة من هذا الوصول واستخدامه أم لا، وتمثل الجودة جميع فوائد وتكاليف المنتج (بختة وعقون،2018: 78). ويقاس الشمول المالي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مثل حصة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي أو حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة (MSMEs) Enterprise Medium and Small, Micro) التي لديها قرض، ومن أجل ضمان القدرة على المقارنة، قامت مجموعة دول العشرين (G20) وتحالف الشمول المالي (AFI Inclusion Financial for Alliance) بتطوير وترويج استخدام مجموعة قياسية من المؤشرات، تغطي مختلف فئات المنتجات مثل الائتمان والحسابات والمدفوعات، من منظور كل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك دراسة (Findex) التي أجراها البنك الدولي واستطلاعات صندوق النقد الدولي بشأن الشمول المالي (GIZ/CBJ,2017:722). وتسعى الحكومات العربية إلى تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية، ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض العقارية وغيرها، أو حتى إلى حالات الإعسار والإفلاس. وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليم أ، والذين يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية وكثيراً ما يكونون أهدافاً للبرامج الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي (Klapper et al.,2015:16).

## 5- الجانب التطبيقي للدراسة

## 1-1- توصيف عينة الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة الوصفية التحليلية على المؤشرات العالمية في توصيف المتغيرات للدول، ففيما يتعلق بالمؤشر العام لمحو الأمية المالية المعد من قبل وكالة (S&P Global FinLit) عبر استبيان شمل نسبة كبيرة من دول العالم عبر توجيه أسئلة مباشرة لقياس المفاهيم الأساسية التي تتعلق باتخاذ القرار الاستثماري: الحساب الأساسي، ومضاعفة الفائدة، والتضخم وتوزيع المخاطر.

وأظهر المؤشر نتائج مهمة تتعلق بمعرفة مستوى محو الأمية المالية بخصوص العالم، فالبلدان التي لديها أعلى معدلات في محو الأمية المالية هي أستراليا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، إذ يوجد حوالي (65%) أو أكثر من البالغين يتمتعون بدرجة عالية من محو الأمية المالية. بينما تعد جنوب آسيا موطناً لبلدان أقل درجة في محو الأمية المالية، إذ بلغ ربع البالغين فقط - أو أقل - ممن يمتلكون وعياً ومعرفة مالية معقولة (S&P Global,2017:54).

وليس من المستغرب أن تختلف معدلات محو الأمية المالية اختلافاً كبيراً بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسة في العالم. ففي المتوسط ، (55%) من البالغين في الاقتصادات المتقدمة الرئيسة - كندا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة - متعلمون ماليًا. ولكن حتى في جميع هذه البلدان ، تتراوح معدلات محو الأمية المالية على نطاق واسع ، من (37%) في إيطاليا إلى (68%) في كندا.

وفي الاقتصادات الناشئة الرئيسة (البرازيل ، والاتحاد الروسي ، والهند ، والصين ، وجنوب أفريقيا) بلغت النسبة في المتوسط ، (28%) من البالغين متعلمون ماليًا . وتوجد تفاوتات بين هذه البلدان أيضًا ، إذ تتراوح المعدلات من (24%) في الهند إلى (42%) في جنوب إفريقيا.

في حين بلغ معدل محو الأمية المالية في المؤشر للبلدان العربية المدرجة فيه والمؤشرة في الجدول (1) (31%) وهي بأعلى معدل بلغ (44%) لكل من الكويت ولبنان وأقل معدل بلغ (13%) لدولة اليمن ، في حين بلغ معدل إجابة العراقيين على أسئلة المؤشر بصورة صحيحة (27%) وهي بطبيعة الحال نسبة منخفضة تستدعي الاهتمام بمحو الأمية المالية وتنشئة جيل مثقف ماليًا.

الجدول (1) مؤشر محو الأمية المالية لبعض الدول العربية في مؤشر S&P

ت	الدولة	نسبة محو الأمية في المؤشر %
1	الكويت	44
2	لبنان	44
3	البحرين	40
4	الامارات	38
5	السعودية	31
6	مصر	27
7	العراق	27
8	الأردن	24
9	اليمن	13
	المتوسط	31

المصدر: ستاندرد أند بورز، المؤشر العالمي للمعرفة المالية، 2017

وفيما يتعلق بالشمول المالي وعلى الصعيد العالمي، جرى إحراز تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الشمول المالي، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية بنحو (700) مليون شخص بين عامي (2011) و (2017) ففي العام (2014)، امتلك (62%) من سكان العالم البالغين حساباً مصرفياً، إذ ارتفعت هذه النسبة من (52%) في عام (2011) لتصل إلى (66%) في عام (2017). من جهة أخرى؛ توجد فوارق إقليمية واسعة في ملكية الحسابات إذ امتلك (94%) من البالغين حساباً مصرفياً في العام (2014) مقارنة مع (OECD) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (54%) في الدول النامية. وحتى يومنا هذا، لا يحصل حوالي (2) مليار نسمة أو (38%) من البالغين في العالم على خدمات مالية رسمية أو لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي . بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة واسعة في ملكية الحسابات المصرفية بين الذكور والإناث حيث بلغت هذه الفجوة (7%) عالمياً و(9%) في البلدان النامية . والجدير بالذكر أن النساء تشكلن (55%) من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك، ويشكل البالغين في أفقر (40%) من الأسر في العالم (50%) من الأشخاص البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك. والجدول (2) يبين مستويات أبعاد الشمول المالي في بعض الدول العربية وكالاتي:

## الجدول (2) مؤشر الشمول المالي لبعض الدول العربية

ت	الدولة/المؤشر	مؤشر إمتلاك حساب	مؤشر الوصول للحساب	مؤشر استخدام الحساب	مؤشر الادخار	مؤشر الاقتراض
1	الامارات	%84,7	%76	%41	%35	%21
2	البحرين	%81,9	%74	%29	%32	%15
3	الكويت	%72	%70	%28	%26	%14
4	لبنان	%46	%23	%19	%18	%15
5	السعودية	%41	%23	%21	%20	%21
6	الاردن	%24	%19	%8	%4	%13
7	مصر	%14	%9	%3	%4	%6
8	العراق	%11	%3,5	%2,3	%3,8	%4
9	اليمن	%6	%1,9	%0,8	%1	%0,4

المصدر: البنك الدولي, قاعدة بيانات للشمول المالي 2017 <http://www.worldbank.org/globalindex>.

ويكشف الجدول (2) عن تفاوت كبير في معدلات أبعاد الشمول المالي لتحتمل الامارات الصدارة بـ (84,7%) , (76%) , (41%) , (35%) , (21%) , لأبعاد الشمول المالي وعلى التوالي: مؤشر امتلاك الحساب, مؤشر الوصول للحساب, مؤشر استخدام الحساب, مؤشر الادخار و مؤشر الاقتراض, بينما يحتل العراق المرتبة ما قبل الاخيرة في سلم المؤشر ويرى الباحث بأن ذلك نتيجة منطقية للسياسات الخاطئة والانتقائية في شمول الافراد وتمكينهم ماليا وعدم اهتمام السياسات الحكومية بتتقيف الافراد ماليا ومصرفيا فضلا عن كون العديد من المصارف لم تنتهج سياسات تسويقية جذابة وإدارات مالية هادفة تستقطب أموال المودعين الافراد .

## 5-2- اختبار علاقات الاثر والارتباط للدراسة

أولاً : الفرضية الرئيسية الاولى : لا توجد علاقة ارتباط بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية والشمول المالي , وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر امتلاك الحساب .
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الوصول للحساب.
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر استخدام الحساب.
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الادخار
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الاقتراض.

وبغية التحقق من صحة هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية، جرى اختبارها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS23) والجدول (3) و(4) و(5) يوضح تلك النتائج للعلاقات الاحصائية التي توصلنا لها عبر البيانات المأخوذة من المؤشرات العالمية لسنة 2017

## جدول (3) علاقات الارتباط بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشري امتلاك والوصول للحساب للحساب عبر نموذج الارتباط البسيط R

مؤشرات الشمول المالي								البيان محو الأمية المالية
مؤشر الوصول للحساب				مؤشر امتلاك حساب				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	1.964	0.001	0.570	قبول فرضية الوجود	2.235	0.002	0.62	الامارات
قبول فرضية الوجود	1.785	0.000	0.534	قبول فرضية الوجود	2.014	0.000	0.58	البحرين
قبول فرضية الوجود	2.440	0.001	0.653	قبول فرضية الوجود	2.852	0.001	0.71	الكويت
قبول فرضية الوجود	2.214	0.000	0.616	قبول فرضية الوجود	2.553	0.000	0.67	لبنان
قبول فرضية الوجود	1.918	0.001	0.561	قبول فرضية الوجود	2.177	0.002	0.61	السعودية
قبول فرضية الوجود	2.501	0.003	0.662	قبول فرضية الوجود	2.935	0.005	0.72	الأردن
قبول فرضية الوجود	1.700	0.001	0.515	قبول فرضية الوجود	1.912	0.002	0.56	مصر
قبول فرضية الوجود	2.324	0.005	0.635	قبول فرضية الوجود	2.696	0.009	0.69	العراق
قبول فرضية الوجود	1.141	0.003	0.378	قبول فرضية الوجود	1.222	0.005	0.32	اليمن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الاحصائي SPSS23

ينضح من الجدول (3) علاقات الارتباط الطردية القوية لأغلب دول المؤشر وحققت معنوية تثبت أن ارتفاع إجابات العينة لمؤشر محو الأمية المالية يؤدي الى زيادة في مؤشري امتلاك الحساب والوصول للحساب المصرفي وهي نتيجة للتطور والتنمية المستدامة لتتنشئة جيل واعى ماليا ويعتمد على المصارف في تنمية أمواله وايضا تدني وجود قيود تمنعهم من الوصول لحساباتهم ما عدا دولة اليمن التي كان الارتباط فيها بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشري الشمول المالي ضعيفا والسبب قد يكون لضعف استجابة افراد العينة وانسجامهم مع طبيعة أسئلة المؤشرين وهو يدعم يكون اليمن لازالت بعيدة عن تطبيق برامج محو الامية المالية وأيضا عدم مراعاتها لنشاطات الشمول المالي مما انعكس بضعف العلاقة بين المتغيرين .  
ولذا فأن القرار سيكون :

- قبول فرضية الوجود وأن علاقة الارتباط كانت قوية بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر امتلاك الحساب لجميع الدول .
- قبول فرضية الوجود وأن علاقة الارتباط كانت قوية بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر الوصول للحساب لجميع الدول .
- قبول فرضية الوجود لعدم لدولة اليمن بعدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشري امتلاك والوصول للحساب

جدول (4) علاقات الارتباط بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشري امتلاك الحساب والادخار للحساب عبر نموذج الارتباط البسيط R

مؤشرات الشمول المالي								البيان محو الأمية المالية
مؤشر الادخار				مؤشر استخدام الحساب				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	Sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.565	0.002	0.672	قبول فرضية الوجود	3.678	0.001	0.793	الامارات
قبول فرضية الوجود	2.285	0.000	0.628	قبول فرضية الوجود	3.126	0.000	0.742	البحرين
قبول فرضية الوجود	3.405	0.001	0.769	قبول فرضية الوجود	6.120	0.001	0.908	الكويت
قبول فرضية الوجود	2.985	0.000	0.726	قبول فرضية الوجود	4.696	0.000	0.857	لبنان
قبول فرضية الوجود	2.491	0.002	0.661	قبول فرضية الوجود	3.524	0.001	0.780	السعودية
قبول فرضية الوجود	3.527	0.004	0.780	قبول فرضية الوجود	6.664	0.003	0.921	الأردن
قبول فرضية الوجود	1.159	0.002	0.307	قبول فرضية الوجود	2.901	0.001	0.716	مصر
قبول فرضية الوجود	3.184	0.007	0.748	قبول فرضية الوجود	5.298	0.005	0.882	العراق
قبول فرضية الوجود	1.329	0.004	0.363	قبول فرضية الوجود	2.517	0.003	0.665	اليمن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الاحصائي SPSS23

يتضح من الجدول (4) و (5) علاقات الارتباط الطردية القوية لأغلب دول المؤشر وحققت معنوية تثبت أن ارتفاع إجابات العينة لمؤشر محو الأمية المالية يؤدي الى زيادة في مؤشري استخدام الحساب والادخار, ما عدا دولتي الأردن و اليمن التي كان الارتباط فيها بين مؤشر محو الأمية المالية الادخار ضعيفا والسبب قد يكون لضعف استجابة افراد العينة وانسجامهم مع طبيعة أسئلة المؤشرين أو لخلل في تبيينها لخيارات الاستخدام والادخار .  
ولذا فإن القرار سيكون :

- قبول فرضية الوجود وأن علاقة الارتباط كانت قوية بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر استخدام الحساب لجميع الدول .
- قبول فرضية الوجود وأن علاقة الارتباط كانت قوية بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر الادخار لحساب لجميع الدول .
- قبول فرضية الوجود وأن علاقة الارتباط كانت قوية بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر الاقتراض لحساب لجميع الدول .
- قبول فرضية الوجود لعدم لدولتي الأردن واليمن بعدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر الادخار .

الجدول (5) علاقات الارتباط بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر الاقتراض للحساب عبر نموذج الارتباط البسيط R

مؤشرات الشمول المالي				البيان محو الأمية المالية
مؤشر الاقتراض				
القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.671	0.001	0.687	الامارات
قبول فرضية الوجود	2.370	0.000	0.642	البحرين
قبول فرضية الوجود	3.598	0.000	0.786	الكويت
قبول فرضية الوجود	3.130	0.000	0.742	لبنان
قبول فرضية الوجود	2.591	0.001	0.675	السعودية
قبول فرضية الوجود	3.736	0.002	0.797	الأردن
قبول فرضية الوجود	2.236	0.001	0.620	مصر
قبول فرضية الوجود	3.350	0.004	0.764	العراق
قبول فرضية الوجود	1.992	0.002	0.576	اليمن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الاحصائي SPSS23.

ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية وأبعاد الشمول المالي. وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر امتلاك الحساب .
- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الوصول للحساب.

- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر استخدام الحساب.
  - لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الادخار
  - لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لمحو الأمية المالية ومؤشر الاقتراض.
- وبغية التحقق من صحة هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية، جرى اختبارها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS23) والجدول (6) و(7) و(8) يوضح تلك النتائج وكالاتي
- الجدول (6) علاقات الأثر بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشري امتلاك والوصول للحساب عبر نموذج الانحدار المتعدد

مؤشرات الشمول المالي								البيان محو الأمية المالية
مؤشر الوصول للحساب				مؤشر امتلاك حساب				
القرار	F.Test	sig	R <sup>2</sup>	القرار	F.Test	sig	R <sup>2</sup>	
قبول فرضية الوجود	3.858	0.002	0.325	قبول فرضية الوجود	4.995	0.001	0.384	الإمارات
قبول فرضية الوجود	3.185	0.000	0.285	قبول فرضية الوجود	4.055	0.000	0.336	البحرين
قبول فرضية الوجود	5.954	0.001	0.427	قبول فرضية الوجود	8.132	0.000	0.504	الكويت
قبول فرضية الوجود	4.902	0.000	0.380	قبول فرضية الوجود	6.516	0.000	0.449	لبنان
قبول فرضية الوجود	3.678	0.002	0.315	قبول فرضية الوجود	4.741	0.001	0.372	السعودية
قبول فرضية الوجود	6.255	0.005	0.439	قبول فرضية الوجود	8.611	0.002	0.518	الأردن
قبول فرضية الوجود	2.891	0.002	0.265	قبول فرضية الوجود	3.655	0.001	0.314	مصر
قبول فرضية الوجود	5.400	0.009	0.403	قبول فرضية الوجود	7.270	0.004	0.476	العراق
قبول فرضية الوجود	1.374	0.005	0.129	قبول فرضية الوجود	1.965	0.002	0.2	اليمن

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الاحصائي SPSS23.

الجدول (7) علاقات الأثر بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشري استخدام الحساب والادخار عبر نموذج الانحدار المتعدد

مؤشرات الشمول المالي								البيان محو الأمية المالية
مؤشر الادخار				مؤشر استخدام الحساب				
القرار	F.Test	Sig	R <sup>2</sup>	القرار	F.Test	sig	R <sup>2</sup>	
قبول فرضية الوجود	6.579	0.001	0.451	قبول فرضية الوجود	13.525	0.001	0.628	الإمارات
قبول فرضية الوجود	5.221	0.000	0.395	قبول فرضية الوجود	9.773	0.000	0.550	البحرين
قبول فرضية الوجود	11.597	0.000	0.592	قبول فرضية الوجود	37.452	0.001	0.824	الكويت
قبول فرضية الوجود	8.912	0.000	0.527	قبول فرضية الوجود	22.048	0.000	0.734	لبنان
قبول فرضية الوجود	6.205	0.001	0.437	قبول فرضية الوجود	12.420	0.001	0.608	السعودية
قبول فرضية الوجود	12.438	0.002	0.609	قبول فرضية الوجود	44.413	0.003	0.847	الأردن
قبول فرضية الوجود	2.261	0.001	0.368	قبول فرضية الوجود	8.414	0.001	0.513	مصر
قبول فرضية الوجود	10.137	0.004	0.559	قبول فرضية الوجود	28.072	0.005	0.778	العراق
قبول فرضية الوجود	2.720	0.002	0.217	قبول فرضية الوجود	6.337	0.003	0.442	اليمن

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية والبرنامج الاحصائي SPSS23

## الجدول (7) علاقات الاثر بين محو الأمية المالية ومؤشري استخدام الحساب والاقتراض

مؤشرات الشمول المالي				البيان محو الأمية المالية
مؤشر الاقتراض				
القرار	F.Test	sig	R <sup>2</sup>	
قبول فرضية الوجود	7.132	0.007	0.471	الامارات
قبول فرضية الوجود	5.616	0.000	0.412	البحرين
قبول فرضية الوجود	12.948	0.000	0.618	الكويت
قبول فرضية الوجود	9.794	0.000	0.550	لبنان
قبول فرضية الوجود	6.713	0.000	0.456	السعودية
قبول فرضية الوجود	13.956	0.002	0.636	الاردن
قبول فرضية الوجود	4.998	0.001	0.385	مصر
قبول فرضية الوجود	11.220	0.000	0.584	العراق
قبول فرضية الوجود	3.968	0.000	0.332	اليمن

ويتضح من خلال الجداول (6)، و (7)، و (8)، السابقة أن علاقات الاثر كانت معنوية حسب (F.Test) وأن قيم (R<sup>2</sup>) قد دلت على التغييرات التي تطرأ على مؤشر الشمول المالي بأبعاده المختلفة يعود وبنسبة (41%) لمؤشر محو الأمية المالية والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى غير داخلية بالدراسة، مما يؤكد بأن لمؤشر محو الأمية المالي أثر كبير على أبعاد الشمول المالي لجميع دول المؤشر وأن على الدول العربية أن تهتم ببرامج محو الأمية المالية والتثقيف المالي كونها ستسهم في تحسين برامج الشمول المالي واستجابة الافراد لتطبيقات الشمول العالمية ، غير ان علاقة الاثر شهدت ضعفا واضحا في دولة الاردن بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشر الادخار إذ بلغت قيمة اختبار (F) (2.261) وهي أقل من القيمة الجدولية وكذلك كانت علاقات الاثر بين مؤشر محو الأمية المالية ومؤشرات امتلاك الحساب والوصول للحساب والادخار ضعيفة . ووفقا لذلك سيكون القرار كالاتي:

- قبول فرضية الوجود وأن هنالك علاقة أثر قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر امتلاك الحساب لجميع الدول عينة البحث.
- قبول فرضية الوجود وأن هنالك علاقة أثر قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر الوصول للحساب لجميع الدول عينة البحث.
- قبول فرضية الوجود وأن هنالك علاقة أثر قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر استخدام الحساب لجميع الدول عينة البحث.
- قبول فرضية الوجود وأن هنالك علاقة أثر قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر الادخار لجميع الدول عينة البحث.
- قبول فرضية الوجود وأن هنالك علاقة أثر قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري محو الأمية المالية ومؤشر الاقتراض لجميع الدول عينة البحث.
- قبول فرضية العدم لدولة الاردن بعدم وجود علاقة اثر بين محو الأمية المالية ومؤشر الادخار.
- قبول فرضية العدم لدولة اليمن بعدم وجود علاقة أثر بين محو الأمية المالية ومؤشرات امتلاك والوصول للحساب والادخار.

## 6-1- الاستنتاجات

- 1- أصبح مفهوم محو الأمية المالية مفهوما ذا شعبية واسعة على مستوى العالم المتقدم مجتمعيًا ومؤسسيًا، تتفق على برامجه الدول ملايين الدولارات لإسهامه المباشر في القضاء على الجهل المالي وتنشئة جيل مثقف ماليًا يكون أقل عرضة للاستغلال المالي
- 2- لا زالت المؤشرات العالمية التي تعنى بفحص درجة الأمية المالية للدول بحاجة إلى كثير من التحديث والدراسات لإغنائها بالأدوات المالية الحديثة وتجارب الدول متلاحقة التطور.
- 3- نرى بأن الدول العربية قد تذيلت سلم ترتيب الدول لما يخص محو الأمية المالية والشمول المالي عدا بعض الدول الخليجية ومنها الامارات التي قطعت أشواطًا مهمة في إيصال الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع وبعادلة.
- 4- علاقات الارتباط القوية بين مؤشر محو الأمية المالية والشمول المالي يؤكد بأن هذان المتغيرات مهمان على صعيد التكامل والاثار
- 5- العراق يعاني كثيرا من الجهل المالي بحكم المؤشرات والواقع، وهو ما يعرض الكثير من الافراد للاستغلال المالي وعدم الانتباه لأهمية توعية الشباب ماليًا لتمكينهم بالاعتماد على مهاراتهم وقدراتهم المالية في تخطيط حياة هادئة وأمنة ماليًا
- 6- على صعيد الشمول المالي لا زال العراق بعيدا حتى عن الاهتمام بالمفهوم، فمن يمتلك حسابا مصرفيا لا يزيدون عن 11% بمؤشر استخدام حساب لا يتجاوز 2.8% وهذه نسب متدنية تثبت عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بتقديم تسهيلات تشرك الجميع ببرامج الشمول المالي وتشجيع الافراد على الانخراط بالتعامل مع المصارف التي فقدت الكثير من ثقة الجمهور بها بسبب ضعف الرقابة على أدائها وفشلها في العديد من التجارب .
- 7- أغفلت التشريعات العراقية الاهتمام بمحو الأمية المالية ولم تتطرق بذلك لتنشئة جيل واعي ماليًا عبر أي وسيلة من وسائلها المتعددة، وهذا تجلى واضحا في تذييل العراق ترتيب مؤشرات التعليم المالي والمعرفة والشمول المالي وامتناع العديد من الافراد عن التعاملات المصرفية وفتح الحسابات وإيداع الاموال في المصارف بمختلف قطاعاتها.
- 8- ابتعاد العراق كثيرا عن تجارب الدول سيما في الالفية الثالثة في باعتماد مناهج دراسية لتمكين الشباب ماليًا ومعرفيا، في حين أن أغلب الدول اهتمت بمحو الأمية المالية المعرفية، وعبر الصفوف الاولية والاطفال ليكونوا أكثر اطلاعا وأكثر فعالية في سوق العمل المزدهم مستقبلا.

## 6-2- التوصيات

- 1- إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي بمشاركة المصارف وجهات من القطاعين و العام والخاص، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والمسنين، وموظفي القطاع العام، والشباب، والنساء، والأميين، والمغتربين، واللاجئين، وسكان الأرياف، وذوي الدخل المحدود.
- 2- إدخال مواد تعتنى بمحو الأمية المالية للمراحل الابتدائية والثانوية والجامعات في مناهج التعليم الرسمي والخاص والتي تعتمدها وزارات التربية والتعليم في المدارس ، ودمج برامج التعليم المالي في المناهج الجامعية وبرامج محو الأمية.
- 3- ضرورة الاهتمام بإنشاء معهد متخصص بمحو الأمية المالية لكل المستثمرين الذي يرومون الانخراط والتداول في السوق المالي.
- 4- استخدام وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو والمجلات والصحف)، بالإضافة إلى وسائل وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات، E-learning، التكنولوجية الحديثة (التعلم الإلكتروني التواصل الاجتماعي) كمنصات لتوسيع نطاق برامج التعليم

- المالي وتوزيع مطبوعات ومواد تعليمية مجانية في سوق العراق للأوراق المالية و المصارف الخاصة والعامة، والبنك المركزي، والمدارس والجامعات (كتيبات، وأقراص مدمجة، ومنشورات وغيرها تسهم في رفع الوعي المالي لمختلف الشرائح.
- 5- الاهتمام أكبر بتوسيع نشاطات القطاع المصرفي لتشمل جميع فئات المجتمع بطريقة تمكن الافراد من ترك عادة الاحتفاظ بأموالهم في المنزل الذهاب بها الى المصرف لتميتها.
- 6- إجراء العديد من الدراسات التي تستهدف ارتباطات هذين المتغيرين لما لهما من آثار بالغة في تطوير المجتمعات وتجارب الدول المتقدمة في إنفاق ملايين الدولارات خير برهان على ذلك.
- 7 - المصادر

1- بخته، بطاهر، وعقون عبد الله، الاشتغال المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية، المؤتمر الوطني الأول بخصوص تعزيز الاشتغال المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الجزائر، جامعة مستغانم، 2018.

- 2- Central Bank of Jordan (CBJ) and, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH Synthesis Report, Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan, Amman, Jordan, 2017.
- 3- Grohmann, A. "Financial Literacy and Financial Behavior: Evidence from the Emerging Asian Middle Class." Pacific-Basin Finance Journal, 48, 2018.
- 4- Atkinson, A. and F. Messy (2013), "Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice", OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en>.
- 5- Global Findex, 2017. <http://www.worldbank.org/globalfindex>.
- 6- Kozup, J., and Hogarth, J. M. (2008). "Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers". Journal of Consumer Affairs, 42(2).
- 7- OECD. (2005). "Improving Financial Literacy: Analysis of Issues and Policies.
- 8- Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World: Insights from the Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey". [http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit\\_paper\\_16\\_F2\\_singles.pdf](http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit_paper_16_F2_singles.pdf).
- 9- Lusardi, A., and Tufano, P. (2015). "Debt Literacy, Financial Experiences, and Over Indebtedness," *Journal of Pension Economics and Finance*, Vol. 14, special issue 4, pp. 332-328, October.
- 10- Bárczi, J. – Zéman, Z. (2015): A pénzügyi kultúra és annak anomáliái, Polgári Szemle, 2015. December, Vol. 11, No. 1-3., [http://www.polgariszemle.hu/?view=v\\_article&ID=659](http://www.polgariszemle.hu/?view=v_article&ID=659), downloaded: 2016.04.12.
- 11- Béres, D. – Huzdik, K. (2012): A pénzügyi kultúra megjelenése makrogazdasági szinten, Pénzügyi Szemle, vol. LVII., 2012/3., pp. 322.-336.
- 12- Nagy, P. – Tóth, Zs. (2012): „Értelem és érzelem” - A lakossági ügyfelek gazdasági magatartása és a bankokkal kapcsolatos attitűdjei, Hitelintézeti Szemle, 11. 13-24. o.
- 13- Alliance for Financial Inclusion, (The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion), Bringing the principles to life ‘Eleven country case studies, 2011.
- 14- Gupta, Rajani, Venkataramanib, Bhama & Deepa, Gupta, (Computation of financial inclusion index for India), 2012.

- 15- Moreno-Herrero, Dolores, Manuel Salas-Velasco, José Sánchez- Campillo, Factors that influence the level of financial literacy among young people: The role of parental engagement and students' experiences with money matters, Children and Youth Services Review,95,2018.
- 16- Kennell,James, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) and Tourism, The Sage International Encyclopedia of Travel and Tourism, London,2017.
- 17- Hsiao, Yu-Jen and Wei-Che Tsai, Financial Literacy and Participation in the Derivatives Markets, Journal of Banking & Finance · November 2017.
- 18- <http://www.worldbank.org/globalindex> .